

«التشريعية» توافق على اقتراح بمنع سجن النواب إلا بحكم نهائي بات وترفض «الفرعيات»



محمد الدلال والحميدي السبيعي ومحمد هايف خلال اجتماع اللجنة التشريعية أمس

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية خلال اجتماعها أمس على تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بما يمنع سجن النواب إلا بصور حكم نهائي بات، ورفضت تعديل قانون انتخابات أعضاء المجلس بما يسمح بإجراء الانتخابات الفرعية.

وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة رفضت في بندها الأول بالأغلبية طلب النيابة العامة برفع الحصانة عن النائب أحمد الفضل في قضية جنح مرثي ومسوع.

وأضاف السبيعي أن اللجنة انجرت تقريرها بشأن الاقتراح بقانون بأضافة فقرة جديدة إلى المادة 20 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، بما يمنع تنفيذ الأحكام على النواب إلا إذا كانت باتة.

وأشار إلى أن الاقتراح بقانون مقدم من قبل النائب محمد هايف وبعادل المخي وناييف المرداس وشعيب المويصري والحميدي السبيعي، وأن اللجنة وافقت بأغلبية 3 أعضاء مقابل اثنين على الاقتراح.

وبين السبيعي أن اللجنة أقرت سبعة اقتراحات بشأن الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددى الجنسية، من ضمنها الإقامة الدائمة

السبيعي:

اللجنة أقرت

7 اقتراحات بشأن

الحقوق المدنية

والاجتماعية

لغير محددى

الجنسية



والعلاج المجاني والحصول على شهادة الميلاد والزواج وغير ذلك من رخصة قيادة وازواج سفر والحق في اختيار العمل في القطاع الخاص والحق في التملك. وأوضح أن اللجنة وافقت كذلك على الاقتراحات بقوانين المتعلقة بإنشاء الهيئة العامة لإدارة الأزمات والكوارث.

وشدد السبيعي على أن اللجنة التشريعية تنتظر الاحالات من الناحية الدستورية، ويبقى القرار النهائي بشأن توافقها أو عدم توافقها عند اللجنة الاصلية، مضيفاً أن اللجنة التشريعية يتوقف بحثها بالنسبة لتلك الموضوعات

حول دستوريتهام لا، بغض النظر عن الموقف منه. وأوضح أن اللجنة رفضت 4 اقتراحات بشأن فرض ضريبة على التحويلات المالية لعدم دستوريته، وأحالتها للجنة المختصة وهي اللجنة المالية، التي لها الحق في التعديل أو الأخذ برأي التشريعية أم لا. وأشار إلى أن بعض تلك الاقتراحات نصت على أن تفرض الضريبة على تحويلات الوافدين فقط وبعضها على تحويلات الوافدين والمواطنين، وتنص على السجن ستة من يخالف أحكامه.

وأضاف: يبقى السؤال السجن لمن؟ هل للوافد

الذي حول ام الشركة التي سمحت بالتحويل؟ مضيفاً أن القوانين الجزائية يجب أن تكون محددة، لذا رأت اللجنة وجود شبهة دستورية فيها. وبشأن التعديلات المقدمة على قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة، لفت إلى أن اللجنة رفضت تعديلاً يسمح بإجراء الانتخابات الفرعية بأغلبية 3 مقابل واحد. وأشار إلى أن اللجنة وافقت بالإجماع على اقتراح يسمح أن تُنزل جداول الانتخابات مباشرة بدون قيد انتخابي، ووافقت على تعديل يمنع من صدر بحقه أحكام جزائية تسجيل اسمه، مع إجراء تعديلات عليه.

اللجنة تحدد خارطة عملها والتشريعات المطلوب تعديلها في الاجتماع المقبل «البيئة البرلمانية»: الكويت تتقدم إلى المركز 62 عالمياً في مجال حماية البيئة



عبدالله فهاد وبعادل المخي ود. محمد الحويلة خلال اجتماع لجنة البيئة أمس

استعرضت لجنة شؤون البيئة البرلمانية الوضع البيئي في الكويت، واستمعت من مسؤولين في الهيئة العامة للبيئة شرح عن المؤشرات البيئية وتقييم بعض الجامعات التي أشارت إلى تقدم مستوى الكويت في حماية البيئة من المركز 113 إلى المركز 62 عالمياً.

وقال مقرر اللجنة النائب محمد الحويلة في تصريح في مجلس الأمة أمس إن تقدم مستوى الكويت يعتبر خبراً طيباً، متمنياً أن يكون هناك اهتمام أكبر بعملية حماية البيئة من جميع الجوانب سواء حماية الهواء أو المياه أو التربة.



مشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

وبيّن أنه تم استعراض التحديات والمشاكل التي تواجه عمل هيئة البيئة، مشيراً إلى أنه سيكون هناك اجتماع آخر يستعرض الجهات التي قصرت وتقاغت عن أداء دورها في حماية البيئة، حتى تضفي على التضارب وتقاؤف المسؤولين في هذه القضية المجتمعية. وذكر أنه تم خلال الاجتماع استعراض 5 اقتراحات برغبة والموافقة عليها بالإجماع، مؤكداً في الوقت ذاته أنه سيتم في الاجتماع المقبل تحديد خارطة عمل اللجنة في دور الانعقاد الحالي والتعديلات التشريعية المطلوبة.

في رده على سؤال للنائب أسامة الشاهين الحجرف: البنك المركزي وإدارة الجمارك لا يتقاضيان أي رسوم مقابل الخدمات المقدمة لكبار السن

بنك الكويت المركزي بتوفير تسهيلات لجمهور المراجعين لديه وبخاصة شريحة كبار السن والمعاقين من خلال خدمات القاعة المصرفية بإدارة الأعمال المصرفية وذلك على النحو التالي:

● إعطاء الأولوية في معاملات الجمهور داخل بنك الكويت المركزي لكبار السن والمعاقين. ● توافر مواقف سيارات خاصة لكبار السن وذوي الإعاقة في المواقف التابعة لمبنى بنك الكويت المركزي. ● مجاني بنك الكويت المركزي مهياً بمداخل ومخارج تأخذ في الاعتبار احتياجات كبار السن وذوي الإعاقة، وتشتمل هذه المبنى على كل التجهيزات التي تراعي التيسير على الموظفين والمراجعين من كبار السن وذوي الإعاقة، سواء من حيث المصاعد ومخارج الطوارئ، ودورات المياه، والدخول إلى المبنى أو الخروج منه.

● في حال وجود كبار السن وذوي الإعاقة خارج مبنى بنك الكويت المركزي وتعذر دخولهم للقاعة المصرفية، يقوم مشرف القاعة المصرفية

بالتحريك والتمهيد لهم للتأكد من وصولهم على الخدمات المطلوبة، ومن ثم استكمال معاملاتهم.

● وأضاف الحجرف أن الإدارة العامة للجمارك تؤكد أن كافة الحقوق والإعفاءات المقررة قانوناً للمسنين بموجب أحكام القانون رقم 18 لسنة 2016 بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين، نافذة وسارية بذاتها منذ تاريخ نشر القانون بالجريدة الرسمية، ولا يتوقف تنفيذها على صدور قرار إداري من عدمه.

● وأكد الإدارة العامة للجمارك على أن دورها في تنفيذ أحكام القانون رقم 18 لسنة 2016 بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين، والتي ينحصر فيما هو مناط إليها من اختصاصات وظيفية بموجب أحكام قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي العربية رقم 10 لسنة 2003 ولائحته التنفيذية، وكل القوانين الأخرى ذات الصلة.

● حيث يُعفى المسن المعوز من أداء كافة الرسوم مقابل الخدمات العامة التي تقدمها اليه الإدارة العامة للجمارك،



أسامة الشاهين

إعطاء الأولوية في

معاملات الجمهور

داخل بنك الكويت

المركزي لكبار السن

والمعاقين



وزعت الأمانة العامة لمجلس الأمة أمس جدول أعمال الجلسة الخاصة المقرر عقدها الأربعاء المقبل للتصويت على طلب طرح الثقة بوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية. وتضمن جدول الأعمال دعوة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إلى عقد الجلسة الخاصة جاء في نصها: يسرني دعوتكم لحضور جلسة المجلس الخاصة التي ستعقد يوم غد الأربعاء الساعة التاسعة صباحاً، للتصويت على طلب طرح الثقة بالسيدة هند الصباح وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة



مرزوق الغانم

الدولة للشؤون الاقتصادية المقدم في جلسة 23 يناير 2018 من الأعضاء، شعيب المويصري وصالح عاشور وبعادل المخي وبعادل الكندي ومحمد المطيري

الغانم يدعو إلى جلسة خاصة غداً الأربعاء للتصويت على طلب طرح الثقة بالصباح

والحميدي السبيعي وخالد العتيبي ومبارك الحجرف وناييف الجمعي وعبدالله فهاد العنزي.

ثأول مرة في الكويت

شاهد الصفحة

بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar

تشجيع العمل الحر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الفضالة: قانون متكامل لتعديل سقف الراتب التقاعدي للمسجلين في قانون التأمينات

من جانب آخر، كشف الفضالة عن تلقيه معلومات عن وجود شبكات فساد تدور حول أحد القياديين في شركة نفط الكويت والذي قام بتوقيع عقود بقيمة 43 مليون دينار وهي عبارة عن دراسات ليست لها أي فائدة. وقال أنه خاطب مسؤولين في الشركة وحذرهم من أن هناك تهمته لهذه الدراسات بعقد يزعم توقعه لإجراء دراسة جديدة، ويتقاضى بموجبه 9 موظفين مسؤولين عن هذا العقد 8 آلاف دينار يومياً لكل منهم. وأعلن عن عزيمته التوجه بأسئلة برلمانية إلى وزير النفط بهذا الخصوص، متمنياً أن يجد الإجابات في القريب العاجل والتحقيق في هذا الموضوع.

وشدد الفضالة على ضرورة تعامل المسؤولين والقياديين في «نفط الكويت» مع الشباب الكويتيين الذين رفضوا الإنخراط في منظومة الفساد بالشكل اللائق، ولا تتم مضايقتهم أو محاربتهم.



يوسف الفضالة



مشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

قوانين كثيرة يعمل عليها لحل مشكلة التوظيف. وأكد الفضالة ضرورة تعديل الباب الخامس وإضافة مميزات كثيرة له حتى يتجه جميع المنتسبين للباب الأول أو الباب الثالث إلى الباب الخامس ليقوموا بالعمل الحر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أعلن النائب يوسف الفضالة عن انتهائه من إعداد اقتراح بقانون لتعديل الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية والخاص بصاحب المهن، مشيراً إلى أن المقترح سيودع لدى الأمانة العامة للمجلس خلال اليومين المقبلين بعد استكمال توقيع النواب.

وقال الفضالة، في تصريح بمجلس الأمة أمس، أنه ناقش التعديل مع جمعيات النفع العام وبعض المبادرين، مبيناً أنه تم دمج كل الاقتراحات المتعلقة بهذا الموضوع وتم تدقيقها ووضعها في قانون متكامل.

وأوضح أن الاقتراح بقانون يتضمن تعديل سقف الراتب التقاعدي للمسجلين ضمن الباب الخامس من قانون التأمينات، كما يشمل معالجة العجز الكلي للمسجلين في هذا الباب وتعديل الشرائح المسجلة واستقطاعاتها ومساواتهم بالمسجلين في الأبواب الأخرى، مبيناً أن المقترح يأتي ضمن حزمة

السبيعي يستغرب الصمت النيابي بشأن طرح الثقة بوزيرة الشؤون

ولفت السبيعي إلى أن الاستجواب طرح مخالفاً لمالية جسيمة، بينما في الاستجواب الشيخ محمد العبدالله لم تكن المخالفات مالية بل كانت إدارية. وأشار إلى أن المحور المالي فيما يخص جمعية مساعدة الطلبة التي أنشأت بناية كاملة من 30 دوراً من دون أي موافقات أو رقابة من وزارة الشؤون، يستطيع إزالة وزارة بأكملها.

وكشف السبيعي عن وجود 25 شركة زاولت مهامها بالامر المباشر ولم ترد عليها الوزارة، معتبراً أن هذا يعد تنفيذاً، بالإضافة إلى ظهور تراخيص مراكز للطفولة من دون موافقات دون المحاسبة وإخراج تراخيص عمل لشركات عادية وصلت إلى 600 ترخيص.

وأشار إلى معاناة المعاقين والمرأة وكبار السن وإذلالهم، معتبراً أن التجاوزات المالية والإدارية في هذا الاستجواب لم تكن موجودة في أي استجواب آخر وأن الذي يرى أن الوزارة ردت عليه أن يجيب عن المحاور

استغرب النائب الحميدي السبيعي الصمت النيابي فيما يخص طرح الثقة بوزيرة الشؤون هند الصباح بعد مرور خمسة أيام من الاستجواب الثلاثي المقدم لها.

وقال السبيعي في تصريح بمجلس الأمة إن النيران الصديقة هي من أطاحت بالوزيرين سلمان الحمود ومحمد العبدالله وهذه النيران اتحدت الآن لمساعدة الوزارة هند الصباح.

وأشار إلى حدوث أمرين في استجواب وزيرة الشؤون، أولهما هو أن من يريد تجديد الثقة بالصباح أعلن عن رأيه قبل طرح الثقة، معتبراً أنها المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك الأمر والآن انعكست الآية..

وأضاف «الأمر الآخر يتمثل في أنه عقب انتهاء كل الاستجابات بساعتين تعلن أغلبية النواب عن آرائها بشأن طرح الثقة من عدمه، إلا أن هذا الاستجواب مرت عليه خمسة أيام وما زال البعض «يستخير».

كما تعفى الأدوات والاجهزة التعويضية والمركبات المجهزة لكبار السن من الرسوم الجمركية، هذا فضلاً عن الالتزام بمنح المسن الأولوية في اجاز معاملاتهم باعتبارهم من الإجراءات اللازمة لضمان استفادتهم من الخدمات العامة، عملاً بنص المادتين (4، 10د) من القانون رقم 18 لسنة 2016 بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين.

علماً بأن التزام الإدارة العامة للجمارك بتطبيق وتنفيذ الحقوق والإعفاءات المقررة للمسنين بموجب أحكام القانون رقم 18 لسنة 2016 بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين، باتي وفقاً للضوابط المقررة بموجب القرار الوزاري الصادر من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية رقم (1104/1) لسنة 2016 بأصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 18 لسنة 2016 بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين، والذي حددت الوثائق الرسمية التي يعتد بها لإثبات المسن للمسن، وإلغيات العوز للمسن المعوز.

وجه النائب عبدالله فهاد سؤالاً إلى وزير المالية نايف الحجرف عن سبب عدم افتتاح مشروع صالة البولينغ - البلياردو التابع للمشروعات السياحية في الجهراء، ونص السؤال على ما يلي:

نظراً للقلة أماكن الترفيه في محافظة الجهراء وأماكن احتواء الشباب للتفليس عنهم، ومنذ أكثر من عشر سنوات تم الانتهاء من مشروع صالة (البولينغ - البلياردو) التابع لشركة المشروعات

فهاد يستفسر من الحجرف عن سبب عدم افتتاح صالة البولينغ في الجهراء



عبدالله فهاد

السياحية لكن لم يتم افتتاح الصالة لأبناء الجهراء، وعليه، يرجى إفادتنا عن الآتي: ما سبب عدم الافتتاح؟ مع إبداء الأسباب. هل يوجد موظفون للصالة وتصرف لهم رواتب؟ أن كانت الإجابة نعم فيرجى تزويدي بكشف الأسماء. هل توجد عقود سنوية برمجة للصيانة والتنظيف طوال السنوات الماضية؟ أن كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بصورة من العقود.